كلمة ونص

علاج سرطان الفساد

نبيل الملاح

يُدرك الجميع أن الفساد انتشر في بلادنا انتشاراً واسعاً وفي جميع مؤسسات الدولة واخترق مؤسسة القضاء التي يفترض أنها المعنية بمحاسبة الفاسدين والمفسدين، وبالطبع لا أقصد جميع القضاة؛ فهناك قضاة كثر نذوا بأنفسهم عن مغريات الفساد ومروجيه وحافظوا على نزاهتهم والأمانة التي يحملونها؛ لكن يتعذر علي تحديد نسبة هؤلاء وأتمنى أن لا تكون نسبة غالية، وفي الوقت نفسه أتمنى أن يبادر هؤلاء إلى التصدي للذين تورطوا في عمليات فساد أضرت بسمعة القضاء وبالتالي أضرت بهم بشكل مباشر وأن يتفاعلوا مع الإجراءات التي اتخذها السيد وزير العدل في هذا الإطار وكانت في الاتجاه الصحيح.

لقد أضر الفساد ضرراً كبيراً بالدولة ومؤسساتها وانعكس على حياة الناس بصورة مباشرة، وأصبحت ثقافة الفساد سائدة دون خجل أو خوف، وساعد في ذلك عدم وجود رؤية إستراتيجية لمكافحة الفساد وضعف الإجراءات المتخذة في ملاحقة ومحاسبة الفاسدين والمفسدين ومحدوديتها.

وسبق أن اقترحت مراراً وتكراراً في مقالاتي التي نشرتها صحيفة «الوطن» ضرورة إحداث هيئة عليا لمكافحة الفساد ترتبط برئيس الجمهورية وتضم أصحاب العلم والخبرة والنزاهة من رجال الدولة الحاليين والمتقاعدين، ومن دون ذلك ستبقى قضية محاربة الفساد مبعثرة بين عدة جهات من دون منهجية موحدة وواضحة وخاضعة لتأثيرات وتدخلات تحد من جديتها وعدالتها والغاية منها؛ فرغم إحالة العديد من الفاسدين والمفسدين إلى القضاء نتيجة تحقيقات أجرتها أجهزة الرقابة والتفتيش نتج عنها مطالبتهم بمبالغ كبيرة لم يتم تحصيلها لحصولهم على البراءة أو بقائهم في السجن سنة واحدة فقط مقابل عدم تسديدهم للمبالغ المحكومين بها، وهذا يستدعي تعديل قانون العقوبات لهذه الجهة.

وفي هذا السياق أؤكد على إحداث هيئة مكافحة الفساد وأن تضم إدارة تسمى «إدارة البحث والتحري» من رجال محترفين في عمليات التقصي والبحث والتحقيق ويتمتعون بسمعة وسيرة تؤهلهم لهذه المهمة.

إن مكافحة الفساد هي أساس الإصلاح بكل أبعاده وأشكاله، وهي الضامن الوحيد لاستقرار مؤسسات الدولة ومناعتها وقوتها وتحقيق العدل والعدالة والحفاظ على الأموال العامة بما يحقق مصلحة الشعب الذي أصبح في ضيق شديد وشديد جداً وبزداد ضيقاً وألماً عندما يرى مظاهر البذخ والترف لهؤلاء الفاسدين والمفسدين الذين ينهبون نسبة عالية من الدخل القومي.

فالأمر جلل ولابد من التعامل معه بجدية.

* باحث و وزير سابق

ارتفاع جنوني في أسعار المطاعم

مدير الرقابة في وزارة السياحة لـ«الوطن»: تحرير الأسعار غير ممكن حالياً.. والمالية تعد لبرنامج الفوترة الإلكترونية

رئيس غرفة سياحة دمشق: من الصعب التقيد بنشرة أسعار الوزارة بسبب تذبذب الأسعار.. والاتفاقات مع المالية مجمدة

محمد راكان مصطفى

تفاوت الأسعار في المنشآت السياحية ووصل بعضها إلى حدود مرتفعة، وقد أثار تداول فواتير بعضها الكثير من الجدل والامتعاض حتى تجاوزت بعض الفواتير نصف مليون ليرة لمنشأة من مستوى ثلاثة نجوم.

مدير الجودة والرقابة السياحية في وزارة السياحة زياد البلخي أكد لـ«الوطن» أن أسعار الخدمات في منشآت الإطعام السياحي تخضع للتكاليف المباشرة وهي تكاليف الطعام ومواده الأولية والتكاليف غير المباشرة وهي التكاليف التشغيلية وهذه الأسعار محددة السقوف، مؤكداً أن تحرير الأسعار في المنشآت السياحية غير ممكن.

وأوضح البلخي أن أي شكاوى تتعلق بالأسعار تصل إلى الوزارة أو مديريات السياحة تقوم الضابطة العدلية برفقة الشاكي بالشخوص إلى المنشأة مكان المخالفة، ويتم معاينة الشكوى على أرض الواقع، وفقاً لمكونات الوجبة والكميات المتضمنة فيها بالمقارنة مع نشرة أسعار الوزارة، مضيفاً: في حال تبين وجود تقاضي زيادة عن التسعيرة يتم إعادة الزيادة إلى الزبون وتنظيم ضبط المخالفة بحق المنشأة، وتابع: مهنة الضيافة في أساسها تبنى على عنوان أن الزبون دائماً على حق.

البلخي أكد تشديد الوزارة بالتوجيه للمنشآت السياحية بضرورة الإعلان عن أسعار الخدمات المقدمة فيها، لافتاً إلى أهمية هذا الإجراء لأنه يتيح للزبون الاطلاع على التكلفة قبل الطلب، ويساعده على اختيار الطلبات وفقاً لإمكانياته، معتبراً أن هذا الإجراء ساهم بشكل كبير في تخفيف الشكوى.

مدير الرقابة بين أن تكرار المخالفة في حال مخالفة الأسعار أو عدم الإعلان عن الأسعار يستوجب الإغلاق للمنشأة.

الأراكيل

وأشار البلخي إلى قرار وزارة السياحة الأخير بالسماح للمنشآت السياحية ذات الأماكن الأماكن المفتوحة والمنتزهات والتراسات في الهواء الطلق بتقديم الأركيل ضمن اشتراطات احترازية، مؤكداً التشديد بالرقابة على المنشآت السياحية لضبط أي حالات مخالفات للإجراءات الاحترازية الحكومية، خاصة لجهة تقديم الأراكيل في المنشآت المغلقة.

ولفت البلخي إلى تنظيم الوزارة منذ بداية العام وحتى تاريخه نحو ٣١٧ مخالفة لتقديم الأراكيل موزعة بين ١٨٦ مخالفة في دمشق و١٣١ مخالفة في المحافظات، وتابع: كما تظمت الوزارة مخالفات للإجراءات الاحترازية لدى المنشآت السياحية (معقمات - كمامات) عدا الأراكيل بعدد٢١، موزعة بين ٣ مخالفات بدمشق و١٨ مخالفة في المحافظات.

وبين البلخي أن عدد المخالفات لتقاضي أسعار زائدة أو عدم الإعلان عن الأسعار بلغ ٢٢ مخالفة منذ بداية العام.

ضرائب

وعن الآلية الجديدة للتعامل بين المنشآت والمالية، بين البلخي أنه لدى الهيئة العامة للضرائب والرسوم تطبيق جديد للتحقق من الفوترة إلكترونياً، بحيث يتم تسليم الزبون فاتورة عليها رقم تحقق إلكتروني بما يضمن وصول الضرائب التي دفعها الزبون إلى وزارة المالية وبصورة حقيقية.

وعن إمكانية التطبيق فعلياً لهذه الآلية في ضوء واقع الإنترنت والكهرباء، أوضح البلخي أن الهيئة العامة للضرائب والرسوم تنسق مع اتحاد غرف السياحة وتعقد اجتماعات بشكل دوري الهدف منها التفاعل مع قطاع منشآت الإقامة والإطعام السياحي للوصول إلى الآلية الأكثر مرونة لتنفيذ المشروع، مضيفاً: وفيما يخص موضوع الإنترنت أوضح أن الهيئة صرحت بأنها أجرت اتفاقات مع شركات الاتصالات لتقديم شريحة خط خليوي بأجور رمزية لا تتيح لمستخدمها الدخول إلى الإنترنت بشكل كامل وإنما تستخدم حصراً للربط مع المالية، إضافة إلى إجراءات عديدة هدفها بالخلاصة تذليل صعوبات تفعيل الآلية الجديدة.

صعوبة بالتقيد

رئيس غرفة سياحة دمشق محمد مملوك أوضح أنه من الصعب التقيد بالأسعار الصادرة في نشرة أسعار وزارة السياحية، مشيراً إلى أن قرار نشرة الأسعار الأخير صادر منذ عام ٢٠١٦-٢٠١٧.

وقد لفت في حديثه لـ«الوطن» إلى وجود تذبذب كبير حالياً في الأسعار على الأرض الواقع، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل وناهيك من ارتفاع أجور العمالة وأسعار حوامل الطاقة من بنزين وغاز إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل.

وبيّن أنه في ظل تذبذب الأسعار شددت غرفة السياحة بخصوص المنشآت السياحية على ضرورة الالتزام بالإعلان عن السعر، مؤكداً أن هذا الأمر ساهم بانخفاض عدد الشكاوى بشكل كبير، لأن الوزارة تتحرك عند حصول شكوى، موضحاً أن الإعلان عن الأسعار يتيح للمستهلك أن يعرف ماذا يطلب وماذا سوف يدفع، وإن كان يرغب بالدخول إلى المنشأة أم لا.

مملوك أشار إلى أنه يتم إشراك مندوب عن الغرفة في الجولات الرقابية التي تقوم بها عناصر الضابطة العدلية في وزارة السياحة، عند قيامها بمعالجة الشكاوى الواردة وذلك على مختلف المستويات من منشآت ذات التصنيف «نجمتين» وصولاً إلى خمس نجمات.

وقد ذكر مملوك بالصعوبات التي عانت منها المنشآت السياحية في الفترة الفائتة، كالإغلاق بسبب انتشار فيروس كورونا، إضافة للإجراءات الاحترازية التي منعت تقديم الأراكيل في المنشآت، ما أثر إلى جانب أكثر من سبب وإلى جانب ارتفاع الأسعار في انخفاض نسبة الارتياد، كاشفاً أن نسبة الارتياد في المنشآت السياحية حالياً لا يتجاوز من ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة.

ولفت إلى أن قرار الإفراج عن الأراكيل شمل المحلات المكشوفة أو التي فيها فسحات سماوية، واصفاً الوضع بالقاسي، لكونه لا يساعد بوصول الارتياد إلى نسب عالية في المنشآت.

تجميد الاتفاقيات

وعن موضوع الاتفاقيات التي كانت تعقد بين المنشآت السياحية ووزارة المالية بين أنها حالياً مجمدة، مؤكداً وجود محاولات متكررة لتفعيلها، لكن لم تلق موافقة من وزارة المالية، موضحاً أنه يتم العمل حالياً وفق الآلية القديمة بوجود مراقب، وبناء على فواتير موقعة ومعتمدة من المالية.

وكشف مملوك أنه في ظل العدالة الضريبية التي تطرحها الوزارة، هناك تطبيق على الموبايل يتم العمل على وضعه في التنفيذ، ويجري بموجبه احتساب الضريبة على إجمالي المبيعات بناءً على الفواتير الصادرة عن المنشأة.

ورأى مملوك في الوقت الحالي أن هناك صعوبات في التطبيق وخاصة في ظل الظروف الحالية للانترنيت والكهرباء، مضيفاً: بالنهاية غايتنا جميعاً الوصول لعدالة ضريبة لصاحب المنشأة وبما يحفظ حقوق الدولة، وتابع: صاحب المنشأة يورد رسم الإنفاق الاستهلاكي بقيمة ٥ بالمئة الذي يتم تحصيله للخزينة، كما يتم دفع الـ٥ بالمئة والـ٥ بالمئة كضريبة أرباح ورواتب وأجور ويضاف إليها رسوم إدارة محلية وغيرها من الرسوم.

◄ ٢٢ منشأة خالفت منذ بداية العام بزيادة الأسعار وعدم الإعلان عنها

الغرفة الفتية - دمشق تعلن انطلاق مسابقة الشباب العشرة الأكثر تميزاً حول العالم

الوطن

أكد رئيس مجلس إدارة الغرفة الفتية JCI بدمشق أنس الكردي لـ«الوطن» إطلاق الغرفة مسابقة الشباب العشرة الأكثر تميزاً حول العالم (TOYP).

ولفت إلى أن المسابقة تأتي ضمن نطاق التطوير الدولي، وهو أحد البرامج الرسمية للغرفة الفتية الدولية منذ عام ١٩٨٣، موضحاً أنه انطلق في سورية منذ عام ٢٠٠٨ حيث كرّمت الغرفة الفتية الدولية سورية العديد من الشباب السوري الفاعل على المستويين الوطني والدولي.

تهدف الغرفة الفتية الدولية من خلال هذا البرنامج لتسليط الضوء وتكريم الشباب الفاعل والمؤثر في مجتمعاتهم وحول العالم عبر التعريف بهم وتقديم إنجازاتهم، سعياً منها كمنظمة شبابية، لتشجيعهم على تحقيق المزيد من الإنجازات، ولإلهامهم ليكونوا قدوة وقادة للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم وقدوةً لأقرانهم في جميع الصعد.

وأوضح أنه يحق الترشح لجميع الشباب من الفئة العمرية بين ١٨-٤٠ عاماً؛ سواء كانوا من أعضاء الغرفة الفتية أم من خارجها، على أن يكونوا من حملة الجنسية العربية السورية، سواء أكانوا في داخل سورية أم خارجها.

تكريم الدكتورة هلا أصلان على هامش المؤتمر العالمي للغرفة الفتية الدولية لعام ٢٠١٩ في العاصمة الأستونية تالين

وأشار إلى أن المسابقة تعتبر واحدة من أهم الفعاليات التي تقيمها الغرفة، مضيفاً: «وكلي أمل أن نتمكن من إيصال نماذج للشباب السوري المميز إلى نهائيات المسابقة العالمية».

كردي بين لـ«الوطن» أن الفائز يحصل على منحة ليتم تكريمه في المؤتمر العالمي للغرفة والذي من المخطط أن يتم عقده في جنوب إفريقيا.

وعن آلية المشاركة أوضح كردي أن كل عضو بالغرفة يحق له ترشيح عدد من الشباب المتميز بناء على أحد الجوانب العشرة بمجالات مختلفة وهي إنجاز في ريادة الأعمال والاقتصاد، وإنجاز في مجال الأمور السياسية والقانونية والحكومية، إنجاز في مجال القيادة الأكاديمية، والإنجاز الثقافي، والقيادة الأخلاقية والبيئية، والمساهمة في حقوق الإنسان والسلام العالمي ودعم الطفولة، والقيادة التطوعية والإنسانية، والتطوير التكنولوجي والعلمي، وإنجاز في مجال التطوير الشخصي، والابتكار الطبي.

وأضاف: يتم الترشيح عبر نماذج يتم أرسالها إلى محكمين على الصعيد الوطني بحيث يتم التحكيم محلياً، ويشارك الفائز بالتصفيات بالمشاركة دولياً.

من جانبه المنسق المحلي للمسابقة ناصر القاضي بين «أن برنامج الـ(TOYP) يهدف إلى التعريف بالشباب الأكثر تميزاً حول العالم، وترشيح شباب متميزين للمشاركة في المسابقة على المستوى الوطني، والسعي لوصولهم بعد ذلك نحو العالمية، وتسليط الضوء على تجاربهم، وإنجازاتهم».

وأشار إلى أن هذا البرنامج العالمي يسعى لاحتضان الشباب المتفوق في شتى مجالات الحياة بهدف خلق التغيير الإيجابي، وترك الأثر المستدام في مجتمعاتهم.

بدوره نائب الرئيس المحلي لنطاق التطوير الدولي سينين صباغ قالت: إن تقدير جهود أبطال المجتمع هو من أهم العوامل التي تسهم في استمرار الأثر الإيجابي.

وأضافت: نعمل في الغرفة الفتية الدولية دمشق على تقدير إنجازات شبابنا السوري ليتم الاعتراف بهذه الإنجازات ليس فقط على المستوى المحلي والوطني، بل أيضاً على المستوى العالمي.

وأشارت إلى أن برنامج الشباب العشرة الأكثر تميزاً حول العالم (TOYP) هو أحد أهم البرامج في النطاق الدولي والذي نريد من خلاله تكريم هؤلاء الشباب ولفت الانتباه نحو التغيير الذي قاموا به في مجتمعاتهم والذي انعكس أثره إيجاباً على سورية والعالم.

مياه الصرف الصحي تلوث ينابيع قنوات ١٦٤ مليون لحل المشكلة

الوطن- عبير صيموعة

شكاوى عمرها سنوات من أهالي حي الجورة في بلدة قنوات من فيضان المياه الآسنة للجور الفنية نحو الأراضي الزراعية وشوارع البلدة إضافة لاستقرارها بين المنازل وأصبحت بشكل خطراً على القواعد البيتونية لهذه المنازل.

وأكد الأهالي تفاقم الإشكالية مطالبين بضرورة تنفيذ مشروع خط الصرف الصحي، إذ بقيت وعود الجهات المعنية في المحافظة بالعمل على رفع الضرر عن تلك المنازل من دون تنفيذ جراء ارتفاع التكلفة وعدم تخصيص أي مبالغ مالية للتنفيذ.

رئيس مجلس بلدة قنوات أسامة الهجري أكد لـ«الوطن» حاجة مدخل البلدة وحي الجورة لخط للصرف الصحي الذي كان من المفترض تنفيذه منذ عام ٢٠١٧ وتم تأخيره حتى الحصول على تمويل من المنظمات المانحة إذ تبلغ تكلفة المشروع في ذلك الوقت نحو ٩٦ مليون ليرة إلا أن المشروع لم ينفذ مع العلم أن تكلفة المشروع حاليا تتجاوز ١٦٤ مليون ليرة مشيراً إلى أن تنفيذ الخط ضرورة ملحة لرفع ضرر التلوث عن الحي خصوصاً والبلدة عموماً.

ولفت الهجري إلى أنه سبق أن تم الكشف على أرض الواقع عدة مرات سواء من المحافظة أم مديرية من شؤون البيئة بالمحافظة التي أكدت خطر تلك المياه الآسنة على مياه الينابيع، مؤكداً تسطير البلدية العديد من الكتب لوزارة الإدارة المحلية والبيئة ومحافظة السويداء لمعالجة هذه الإشكالية والحد من تفاقمها مع إمكانية تقسيم تنفيذ المشروع على مرحلتين حسب التمويل المتاح لكن حتى تاريخه لم يتم الحصول على رد مؤكداً ضرورة إطلاق هذا المشروع لرفع الضرر عن الأهالي وعن أراضي البلدة الزراعية الذي يتفاقم مع تأخر البدء بالمشروع.

هذا وأكد تقرير مديرية شؤون البيئة في السويداء الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه بعد إجراء الكشف والدراسة الفنية لحي الجورة في قنوات تبين أنه وبسبب الطبيعة الطبوغرافية للحي وبسبب عدم وجود شبكة صرف صحي لذلك الحي مع وجود العديد من الأبنية الطابقية أدى ذلك إلى تسرب المياه بشكل كبير من الجور الفنية للحي المذكور وتجمعها على شكل مستنقعات إضافة إلى اختلاطها بمياه الينابيع ومياه الأمطار ما أدى إلى انتشار للروائح الكريهة الذي سيسبب ضرراً كبيراً على البيئة والصحة العامة في حال لم يتم معالجة الموضوع بأسرع وقت ممكن.

حيث اقترحت المديرية ضرورة الإسراع بإنجاز شبكة الصرف الصحي للحي وتوفير التمويل اللازم له وإذا تعذر ذلك يجب العمل على البدء بتنفيذ شبكة الصرف الصحي على مراحل وأن تكون المرحلة الأولى في المناطق القريبة من خط الصرف الصحي والأكثر تضرراً مع أخذ تعهد خطي من أصحاب الجور الفنية بضرورة العمل على شفط المياه الآسنة من تلك الجور بشكل دوري وتقديم المساعدة الممكنة من قبل مجلس بلدة قنوات.